

الإيماء المناطقي في لبنان وتطبيقاته، من خلال البرامج والخطط الإعماريّة والإئمائيّة

وفاء شرف الدين

_____:

غالبية المحللين الإقتصاديّين الذين درسوا إقتصاد لبنان خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٣ وحتّى ١٩٧٥ لاحظوا زيادة في النموّ الإقتصاديّ (Economic Growth) مترافقة مع عدم توازن (unevenness) في توزيع ثمار هذا النموّ بين المناطق والجماعات والقطاعات. كذلك، ركّزت الأدبيّات المتعلقة بهذه المرحلة على أنّ قطاعات الخدمات (Tertiary) وعالمية الإقتصاد المحلي، كان لها تأثير تنمويّ متضخّم (Over-development) على منطقة بيروت التجاريّة والماليّة والخدماتيّة؛ على حساب حركة الإنتاج الداخليّ والتنمية في باقي المناطق اللبنانيّة.

من المتعارف عليه أنّ النموّ الإقتصاديّ لا يترافق بالضرورة مع تحسين ظروف العيش لدى فئات عديدة في المجتمع. بل على العكس من ذلك، يمكن أن يزيد هذا النموّ الفروقات الإئمائيّة بين الفئات الإجماعيّة المختلفة. أمّا التنمية الإقتصاديّة (Economic Development) فهي عملية تؤدّي إلى تزايد الناتج المحليّ للفرد خلال فترة طويلة من الزمن، بالتوازي مع تقلص (أو على الأقلّ عدم زيادة) للفقر والفروقات الإجماعيّة. وتترافق هذه العملية مع تحسين شروط العيش (السكن، مياه الشفّة، التعليم، الصّحة...) وتطورّ قدرات الناس (Human skills).

فهل أدّى النموّ الذي قدّر في لبنان بين ١٩٥٠ و ١٩٧٤ بـ ٨,٥ بالمئة سنويّاً إلى تنمية إقتصاديّة؟

إنّ سنوات الحرب (١٩٧٥-١٩٩٠) لم تدخل تعديلاً فعلياً على هذه المشكلة. إذ لم يستطع تبعثر المناطق التجاريّة والتمدّد العمرانيّ الكثيف وغير المنظم أن ينشئ توازناً عمريّاً حول محاور إنتاجيّة مستديمة ومنافسة لبيروت. فبعد توقف الأعمال الحربيّة، عاد الحديث عن عدم تكافؤ النموّ بين المناطق، وأدرج ذلك في اتّفاق الطائف، في الفقرة (ز) التي ركّزت على أنّ "الإئماء المتوازن للمناطق ثقافيّاً واجتماعيّاً ركن أساسيّ من أركان الدولة واستقرار النظام". سنحاول في هذه الورقة القيام بقراءة سريعة لموقع الإئماء المناطقيّ المتوازن، ضمن المراحل التخطيطيّة والاعماريّة المتعاقبة.

الإئفاق القطاعي خلال فترتي حكم الخوري/شمعون

تركّز الإئفاق القطاعي خلال فترتي الحكم المذكورتين على البنية التحتية المساعدة لقطاع الخدمات : مطار بيروت؛ إنتاج الكهرباء؛ والطرق. كذلك، فإنّ مجموع الإئفاق العام قد زاد خلال هاتين الحقتين من ٢٧,٦ مليون ل.ل عام ١٩٤٤ إلى ٨٨,٥ مليون ل.ل ١٩٥٨. ومن ٩٦,٣ مليون ل.ل عام ١٩٥٣ إلى ١٨١,٦ مليون ل.ل عام ١٩٥٨. كذلك، فقد تضخّم عدد موظفي القطاع العام من ٥٤٢١ عام ١٩٤٧ إلى ١٥٨٠٠ عام ١٩٥٣ وإلى ١٧٥٦٢ عام ١٩٥٨ (٣)

وتركّز الإئفاق خلال هذه الفترة وبشكل أساسيّ في بيروت وجزء من جبل لبنان المرتبط ببيروت، بدون الأخذ بعين الإعتبار سكّان مناطق الأطراف.

فقد كان مستوى دخل الفرد السنوي في نهاية الخمسينات في بيروت ٨٠٣ دولاراً مقابل ١٥١ دولاراً في الجنوب.

(٤)

مرحلة التخطيط الإنمائي

قامت وزارة التصميم خلال العام ١٩٥٨ بتحضير مشروع خمس سنوات للإيماء الإقتصادي في لبنان. شمل المشروع البنود التالية:

- أ - مسح الأراضي والإستقصاءات الجيولوجية والإنتفاع من موارد المياه (الشفة والريّ والزراعة والكهرباء) : ٥١,٧٤ بالمنة من مجموع الخطة.
- ب - مشاريع الطرق والمرافق والمطارات والتنظيم المدني والقرى : ٢٨ بالمنة.
- ج - المشاريع الإجتماعية : ١١,٥ بالمنة.
- د - مشاريع النقد والمالية والإحصاء والإدارة الحكومية : ٠,٠٢ بالمنة.

بعدها "قررت الحكومة في العام ١٩٥٩ ان تبني سياسة التخطيط على أسس علمية فإستقدمت بعثة أرفد التي قامت بدراسة شاملة عن الاوضاع اللبنانية ووضعت مخطط ١٩٦٤ - ١٦٦٨ الذي يشمل جزئين الأول يتعلق بالبرامج والتجهيزات الاساسية والتجهيزات العامة التي تضطلع بها الحكومة والثاني يتعلق بإسداء المشورة للقطاع الخاص" (٤)

شمل البرنامج الاستثماري للسنوات ٦٤ - ٦٨ التالي:

أ- البنية التحتية		٤٨٠ مليون ل.ل.	أي ٥٠%
- طرق	١٧٠ م.ل.ل.	١٧,٧%	
- مياه الشرب	٨٧ م.ل.ل.	٩%	
- ري	٧١ م.ل.ل.	٧,٣%	
- طاقة كهربائية	٧٤ م.ل.ل.	٧,٧%	
- أنبية ونفقات مختلفة	٧٨ م.ل.ل.	٨%	
ب- الخدمات الإجتماعية		٣٢٠ مليون ل.ل.	أي ٣٣%
- صحة	٦٥ م.ل.ل.	٦,٧%	
- تعليم	١٦٩ م.ل.ل.	١٧,٦%	
- ضمان اجتماعي	٦٤ م.ل.ل.	٦,٦%	
- مساعدة اجتماعية	٢٤ م.ل.ل.	٢,٥%	
ج- مساعدة الانتاج		١١٨ مليون ل.ل.	أي ١٢,٣%
- زراعة وصيد الاسماك	٤٩ م.ل.ل.	٥,١%	
- صناعة	٢٧ م.ل.ل.	٢,٨%	
- سياحة واثار	٤٢ م.ل.ل.	٤,٤%	
د- نفقات غير ملحوظة		٤٢ مليون ل.ل.	أي ٤,٤%

المجموع ٩٦٠ مليون ل.ل.

كما قدرت ملحوظات التسليف العام للقطاع الخاص عن سنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٨ بحوالي ٤٨٠ مليون ل.ل. (مصالح مستقلة، تسليف صناعي، زراعي، ومختلف). خلال هذه المرحلة، تبيّن أن مفهومي التحديث والعقلنة للدولة قد وضعا على السكة؛ بموازاة الهدف الإجتماعي الخاص بالتنمية الإقتصادية. وقد كان الإنتاج الأساسي لتقرير بعثة أرفد أن من صلب توجهات الدولة في المرحلة المقبلة، معالجة التوزيع غير المتوازن مناطقياً، لنتائج الزيادة في النمو الإقتصادي. كما على الدولة أن تلعب الدور الأساسي في التخطيط والتنمية الإقتصادية في لبنان. وكان لهذه التوجهات وقع إيجابي على عدد من المؤشرات الإجتماعية والاقتصادية:

- زيادة في التسجيل في المدارس في البقاع وجبل عامل في الجنوب من ٦٢,٠٠٠ تلميذ عام ١٩٥٩ إلى ٢٢٥,٠٠٠ تلميذ عام ١٩٧٢
- توسعت شبكات مياه الشرب والكهرباء والطرق بشكل ملحوظ وطالت مناطق لم تكن قد شاهدت خدمات مشابهة من قبل.
- زادت نسبة الإنفاق العام بالنسبة إلى الناتج الوطني (G.N.P.) من ١٤,٥ بالمنة إلى ٢٢,٢ بالمنة، (بين ١٩٥٨-١٩٦٤).

- في العام ١٩٦٤ كانت الموازنة العامة تساوي ٢,٥ (أي بزيادة مرتين ونصف عن أكبر موازنة في عهد الرئيس شمعون ١٩٥٢ - ١٩٥٨). كذلك، فإنّ الإنفاق على الشبكات العامة (Utilities) زاد بنسبة ٣٢٢ بالمئة. (٥)

إنّ سياسة التنمية المناطقية لم تتمّ متابعتها في الفترة ما بعد شهاب. ففي ظلّ إستمرار النمو الإقتصادي في قطاعات الخدمات، كان ٥٠ بالمئة من السكان يعيشون من الزراعة، التي تنتج فقط ١١ بالمئة من الناتج الوطني. ان التوزيع القطاعي للعمالة الذي يعبر بشكل أو بآخر عن التوزيع المناطقية بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ كان كالتالي (بالنسبة المئوية) ٦:

القطاعات	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠
الزراعة	٥٥	٣٨	٢٠
الصناعة	٢٠	٢٣	٢٥
الخدمات	٢٥	٣٩	٥٥

النسبة المئوية لتوزع الناتج الوطني على القطاعات بين ١٩٥٠ - ١٩٧٤ (٧)

القطاعات	١٩٥٠	١٩٥٧	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٤
الزراعة	٢٠	١٥,٨	١١,٤٦	١٠	٩,٩	٩
الصناعة	١٧,٥	١٥,٣	٢٠,١	٢٠	٢٠,٥	١٧
الخدمات	٥٥,٤	٦٨,٦	٦٨,٢	٧٠	٦٢,١	٧٤

إن نمو قطاع الخدمات بشكل مضطرد نسبة إلى القطاعات الأخرى، وعدم تكافؤ توزيع ناتج قطاع الخدمات، قد زاد من حدة الفروقات المناطقية بنسبة المداخيل، وأدى نهاية الستينات وبداية السبعينات، إلى هجرات داخلية نحو المراكز المدنية وخاصة نحو بيروت وإلى تشكيل الضواحي الكثيفة وما سمي بأحزمة البؤس ضمنها.

مرحلة ١٩٧٨-١٩٩١ ومشروع الإعمار ١٩٨٣-١٩٩١

في كانون الأول ١٩٧٨، وبعد أقل من سنة على إنشائه، أعد مجلس الإنماء والإعمار مشروع الإعمار الذي شمل لائحة أولويات بالبرامج والمشاريع القطاعية المختلفة مع المتطلبات الاستثمارية على مدى ثماني سنوات. أعد هذا المشروع أساساً من أجل عرضه على اجتماع مجلس وزراء المال العرب، الذي كان مقرراً إجراؤه بعد اجتماع الرؤساء العرب في تونس ت ٢ ١٩٧٩ والذي أقرّ مساعدة لبنان بملياري دولار أميركي خلال خمس سنوات. على أن يستعمل نصف المبلغ لإعادة إعمار جنوب لبنان.

في نهاية ١٩٨٢ أي بعد أربع سنوات من وضع مشروع الإعمار، تبين أن الأوضاع الأمنية غير المستقرة، وعدم تدفق الرساميل الأجنبية (حتى نهاية ١٩٨٨ تم تحويل ٣٨٤ مليون دولار فقط)، جعلاً من تنفيذ الجدول الزمني للخطة الإجمالية، عملية بعيدة الاحتمال، وبقيت لائحة المشاريع، بالتالي، قائمة، حتى العام ١٩٨٣ حيث أعيد تقديم مشروع الإعمار الذي ضمّ إلى تلك اللائحة الخطة الوطنية لتصرف المجاري والنفايات.

شمل مشروع الإعمار ١٩٨٣ - ١٩٩١ مراجعة لمشروع ١٩٧٨ وحدد متطلبات تمويلية، بقيمة ١٥ مليار دولار، بما فيها، مشروع الثلاث سنوات (١٩٨٣ - ١٩٨٧) الذي أقره مجلس الوزراء في ١٩٨٣/٣/٢٣ وهي تتوزع على القطاعات المختلفة على الشكل التالي:

القطاعات	الكلفة م.ل.ل ٨٣ - ٩١	النسبة المئوية	الكلفة م.ل.ل ٨٣ - ٨٧	النسبة المئوية	الكلفة م.ل.ل عام ١٩٨٣	النسبة المئوية
الإسكان	٢١٨٧٠	٣٥,١	١٣٦٠	١٧,٥	٦٥٠	٢٧,٤
المدارس	٢٠٣٠,٦	٣,٣	١٨٨	٢,٤	١٦٨	٧,١
الطرق والنقل والمرافئ	١٢٢٤٩,٤	١٩,٧	٢٤٠٢	٣١	٦٠٧	٢٥,٥
المياه والري	٥٩٥٥	٩,٥	١٠٣٤	١٣,٣	٢٥٥	١٠,٧
المجاري والنفايات	٣١٦٩,٤	٥,١	٣٦٩	٤,٨	١٠٥	٤,٤
المواصلات السلكية واللاسلكية	٧١٦٠	١١,٥				
الكهرباء	٣٩٧٦	٦,٤				
الصحة	١١١٣	١,٨				
الزراعة	١٩٢	٠,٣				
الوسط التجاري لبيروت	١٨٢٨,٥	٣	٢٣٣٥	٣٠	٥٧٥	٢٤,٢
ببرامج التسليف للقطاع الخاص	٢٧٠٠	٤,٣				
دراسات			٧٤	١	١٦	٠,٧
المجموع	٦٢٢٤٣,٧	١٠٠	٧٧٦٢	١٠٠	٢٣٧٦	١٠٠

بحسب الجدول أعلاه، نرى تغييراً كبيراً في نسب توزع القطاعات والأولويات بين الخطة الأساسية وبين الجزء العائد للسنوات الثلاثة الأولى. وخصوصاً ما يعود إلى العام ١٩٨٣ فقد شمل برنامج الإنفاق للعام ١٩٨٣، لمناطق بيروت، مشاريع (وسط بيروت التجاري، مرفأ بيروت، مياه بيروت، تخطيط بيروت الكبرى، طرقاً مختلفة ضمن بيروت الكبرى) تبلغ كلفتها نحو ١١٠٠ مليون ليرة لبنانية. أي حوالي ٥٠ بالمائة من مجموع الإنفاق الإجمالي المقدر للعام ١٩٨٣ كذلك فقد غطى قرض البنك الدولي العائد للفترة نفسها جزءاً من برنامج السنوات الثلاثة والذي يقتصر على البنود التالية التي تستفيد منطقة بيروت الكبرى من غالبيتها:

- ترميم وتجهيز مدارس حكومية في بيروت وضواحيها
- تسليف لترميم وتصلح وحدات سكنية في بيروت الكبرى
- تحسين شبكة توزيع المياه في بيروت وضواحيها
- تصلح شبكة الإتصالات السلكية واللاسلكية في بيروت الكبرى
- مواصلة تأهيل مرفأ بيروت
- تحضير برنامج لصيانة الطرق الدولية

من جهة ثانية، بلغ مجموع الإنفاق، خلال فترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ بحسب تقارير تقدم العمل الصادرة عن مجلس الإنماء والإعمار حتى العام ١٩٨٨، حوالي ١٧,٦٥ مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل ٦٥٤ مليون دولار، توزعت على الشكل التالي:

- البنية التحتية: ٦٩,٧ بالمائة (الطرق: ٣٦ بالمائة، السلكية واللاسلكية: ١٥ بالمائة، المطار: ٨,٣ بالمائة، مرفأ بيروت: ٥ بالمائة، مياه بيروت: ٣ بالمائة)
- الخدمات الإجتماعية: ١٨ بالمائة (ترميم مدارس: ١٦,٥ بالمائة، صحة: ١,٥ بالمائة)
- خدمات مختلفة: ٤,٧ بالمائة
- برنامج القروض: ٧ بالمائة (قروض إسكان وصناعة...)

إنّ مجمل هذا الإتفاق يشكّل ٣٥ بالمئة فقط من الإتفاق المقدّر سابقاً. أما لجهة توزيع الإتفاق جغرافياً، فيبيّن تقرير تقدّم العمل للعام ١٩٨٨ أنّ أكثرية الإتفاق طال بيروت وجبل لبنان ، كما يظهر التقرير ضرورة بذل جهود مضاعفة لصالح مناطق البقاع والجنوب خاصة.

فترة إعادة الإعمار الثانية ١٩٩١ - ١٩٩٨

يبيّن أحد التقارير (٨) الذي أعدّه الإستشاري بكتيل/مار والمتعلق باستراتيجية العمران المدنيّ والريفي، أنّ هدف مشروع مخطّط ترتيب الأراضي الشامل، والمقترح ضمن مشاريع خطة الإعمار كأحد الأولويات، هو "التخفيف من الاختلالات في النمو بين المناطق عبر توزيع التنمية في كلّ لبنان". إذن، في بداية مشروع الإعمار، كان هناك يقين بضرورة العمل على الإنماء المتوازن وعلى تبيد الفروقات بين المناطق.

لقد تمّ تحضير عدد من البرامج الإعمارية خلال تلك الفترة، أولها برنامج التأهيل العاجل (ثلاث سنوات) برعاية البنك الدولي وبمساهمة من كافة مصادر التمويل العربيّة والأجنبيّة، وبكلفة إجمالية تبلغ نحو ٢,٢٣٨ مليار دولار. ثمّ أعقبه، بنهاية ١٩٩٤، وضع خطة العشر سنوات، التي قدّر مجموع الإتفاق الإستثماري فيها، بنحو ١١,٦٧٢ مليار دولار أميركي، بما فيها برنامج التأهيل العاجل؛ وذلك لإعادة تأهيل وإعمار ١٩ قطاعاً أساسياً. توزّعت نسب الإتفاق المقدّرة على هذه القطاعات على الشكل التالي:

أ	-	البنية التحتية الأساسية.....	٤٥,٦ بالمئة
		كهرباء.....	١٤,١ %
		بريد واتصالات.....	٦,١ %
		طرق.....	١٨,١ %
		المطار والمرافئ والنقل.....	٧,٤ %
ب	-	الخدمات الأساسية.....	٢٤,١ بالمئة
		مياه.....	٣,٣ %
		صرف صحّي.....	٦,٢ %
		نفايات صلبة.....	١,٥ %
		المدارس والتعليم العالي.....	١٣,١ %
ج	-	الخدمات الاجتماعيّة.....	١٤,٧ بالمئة
		الشؤون الاجتماعيّة.....	١,١ %
		الصحة.....	٤,٣ %
		البيئة.....	٠,٣ %
		الإسكان والمهجرين.....	٩ %
د	-	القطاعات الإنتاجيّة.....	١١,٩ بالمئة
		الزراعة والري.....	٤,٨ %
		الصناعة والنفط.....	٤,٢ %
		خدمات القطاع الخاص.....	٠,٩ %
		السياحة.....	١,٦ %
		الإعلام.....	٠,٤ %
هـ	-	المباني الحكوميّة والإدارة.....	٣,٦ بالمئة
		المباني الحكوميّة.....	٢,٣ بالمئة
		إدارة تنفيذ الخطة.....	١,٣ بالمئة
		(بما فيها مخطّط ترتيب الأراضي).	

إذا حاولنا تقييم هذه الخطة لجهة توزّعها مناطقيّاً، نجد أنّه من الأجدى تقييم القسم المنجز منها، والآخر الذي هو قيد الإنجاز. شمل هذا القسم برنامج التأهيل العاجل (جزنيا) والبرنامج الموازي pprd وبعض قوانين البرامج القطاعية التي أقرّت في مجلس النواب، والتي توفر لها التمويل المطلوب.

برنامج التأهيل العاجل N.E.R.P. (٢,٢ مليار دولار): يتّصف هذا البرنامج بشموله كافة المناطق لجهة مشاريع تأهيل البنية التحتية الموجودة. وقد نُقذَ كلياً في بعض القطاعات (الكهرباء، الهاتف والبريد، تأهيل المدارس القائمة، مستشفيات ومراكز صحية، المطار، المرافئ، الطرق)، وجزئياً في قطاعات أخرى (مياه الشرب، الصرف الصحي، والنفائات الصلبة). إنّ مشكلة هذا البرنامج ليست في عدم تغطيته المناطق كافة، بل هي، أولاً، في قيامه على مبدأ تأهيل ما هو موجود (تأهيل الخدمات لإعادتها لمستوى ما قبل الـ٧٥). وهو مبدأ دافع عنه بعض صناديق التمويل، وخصوصاً البنك الدولي. ما أدى، إلى استبعاد المناطق التي لم يكن فيها شبكات أو تجهيزات بالأساس. ومشكلة هذا البرنامج ثانياً، هي في عدم إستكمال تطبيق كامل أجزائه وخاصة قطاعي مياه الشرب والصرف ال، لا سيما منها ما يشمل مناطق الأطراف (الجنوب والبقاع وجزءاً من الشمال وجبل لبنان) الذي لا يزال برنامج التأهيل قائماً فيها حتى الآن (طرابلس، القبيات، أقليم الخروب، المتن، صور، عكار، البلدات التي تستفيد من مياه الجبونة وعيون ارغش ..) كما ان هنالك مناطق اخرى لم تبدأ مشاريع التأهيل فيها (جبيل، النبطية، بعض قرى عكار ..).

برنامج P.P.R.D. (البرنامج الموازي لبرنامج التأهيل العاجل): لم تكتف الإدارات المعنية باعتماد برنامج التأهيل العاجل، كإطار للمشاريع العامة، خلال السنوات الثلاثة الأولى لخطة إعادة الإعمار. بل عملت كل إدارة، وبحسب أولويات متعددة، القيام بمشاريع موازية، بحسب توفر موازنات او تمويل لها. وقدرت خطة إعادة الإعمار كلفة البرنامج الموازي بـ ٢,٢ مليار دولار أميركي أيضاً. أما سبب نشوء هذا البرنامج الموازي، فقد يعود إلى عاملين أساسيين هما:

- ١ - عدم قدرة برنامج التأهيل على تغطية كلفة توسيع وتطوير تجهيزات بعض القطاعات (الكهرباء، الصرف الصحي، الهاتف والبريد، التعليم العالي،...).
- ٢ - ظهور أولويات قطاعية ومناطقية جديدة في قطاعات معينة (طرق، مدارس، مراكز صحية، مستشفيات، مهجرين، مبان عامة،...).

قوانين البرامج

إرتأت الحكومة حين عرضت عليها الخطة العشرية، في نهاية ١٩٩٤، عدم اعتمادها كما هي، بل عملت على إقرار بعض قوانين البرامج التي اعتبرتها حينها بأنها أولوية. وجاءت هذه القوانين البرامج، خلال الأعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ على الشكل التالي:

-	الكهرباء.....	١٣٠٠ مليون دولار
-	الإتصالات.....	٦٣٠ مليون دولار
-	مياه، صرف صحي وري.....	٢٢٥ مليون دولار
-	مدارس ومهنيات رسمية.....	١٣٠ مليون دولار
-	الطرق والضواحي.....	١٩٩٠ مليون دولار
-	المطار.....	٤٣٠ مليون دولار
-	الجامعة اللبنانية.....	٢٨٠ مليون دولار
-	المباني الحكومية.....	٣٠ مليون دولار

وقد شكّلت هذه القوانين البرامج إطاراً عاماً للإتفاق الداخلي والخارجي حين توفره. أعقب هذه القوانين البرامج، في العام ١٩٩٧، صدور بعض المراسيم الإنمائية، ومنها المرسوم الإنمائي لمنطقة بعلبك/الهرمل، والمرسوم الإنمائي لمنطقة الشمال (عكار/الضنية والمناطق المشابهة)؛ وذلك لاستيعاب المطالبات المتزايدة في تلك المناطق بسبب عدم تغطية حاجاتها الإنمائية.

التوزيع المنطقي لمشاريع الإعمار (١٩٩٢-١٩٩٨) المنقذة وغير المنقذة

المناطق	خطة العشر سنوات	منقذ وقيد التنفيذ	قيد التحضير
بيروت وجبل لبنان	٢٧ %	٤٠ %	٣٢ %
الشمال	٨ %	٣,٣ %	٢٥,٥ %
البقاع	٥,٥ %	٣,٣ %	١٢ %

الجنوب والنبطية	٥,٥ %	٣ %	١٥ %
مشاريع ذات صفة شاملة (كل لبنان)	٥٤ %	٥٠,٤ %	١٤,٨ %

يبين هذا الجدول (٩) أن المشاريع ذات الصفة الشاملة (كل لبنان) قد نفذت بالنسب نفسها تقريبا، اما المشاريع المناطقية الخدماتية التي تطل مناطق الشمال والبقاع والجنوب فقد يوشر بجزئها الأساسي في نهاية العام ١٩٩٨ في قطاعات معينة؛ وذلك بحسب تقارير تقدم العمل الصادرة عن مجلس الإنماء والإعمار لتلك الفترة. كذلك، يبين الجدول، أن نسب توزع الإنفاق على المناطق، تختلف بشكل ملموس، بين ما هو مبين في خطة العشر سنوات، وما هو منقذ وما هو قيد التنفيذ، يعود ذلك في أمثلة كثيرة، إلى التأخير في المعاملات الإدارية لاسيما الاستثمارات، والى نسب تأثير مراكز القوى بحسب توزعها في المركز والمناطق؛ فينعكس ذلك على إعادة ترتيب الأولويات للمشاريع التنفيذية.

خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨ (١٠)

أظهرت دراسة "خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨"، التي اعتمدت على أربعة مؤشرات (السكن، المياه والصرف الصحي، التعليم والدخل) أن الحرمان لا يزال مركزا في أفضية الأطراف (بنت جبيل، الهرمل، عكار، مرجعيون، المنية/الضنية، بعلبك، صور،...)، وكذلك في ضواحي المناطق المدنية. واعتبرت هذه الدراسة أن هذا النوع من المقاربة مناسب "لرسم السياسات المحلية الطابع وكشف درجة الأولوية التي يجب أن تعطى للتنمية الريفية في الإستراتيجية التنموية". كما خلصت هذه الدراسة إلى "أنه لم يجر التخص بالكامل من التفاوت المناطقي بين لبنان المركزي ولبنان الطرفي، الذي أشارت إليه دراسات سوسولوجية سابقة، بدأ من تقرير بعثة إرفد في نهاية الخمسينات، وصولا إلى الدراسات العديدة التي نفذت مطلع السبعينات". بالإضافة الى استنتاج دراسة خارطة احوال المعيشة أعلاه، يتبين في تقرير عن قطاع الزراعة (١١) (٩٥-٩٨) أن مجموع حصّة الزراعة من القروض المصرفية التجارية، لتلك الفترة، تقدّر بأقلّ من واحد بالمئة. علما أن هذا القطاع قد فقد نحو عشرين الف هكتار من أخصب الأراضي الزراعية خلال العقد الأخيرين. كما يتبين، من جهة أخرى، أن مشروع وضع إستراتيجية ترتيب الأراضي والتخطيط المناطقي الذي كان مدرجا في خطة الإعمار ١٩٨٣-١٩٩١ ثم في خطة إعادة الإعمار للعشر سنوات (١٩٩٢-٢٠٠٢)، لم يبدأ العمل عليه بعد.

هل تنجح الحكومة الحالية حيث أخفقت سابقتها؟

وضعت الحكومة الحالية، وبوحي من إتفاق الطائف وخطاب قسم الرئيس لحدود، إطارا عاما لبرنامجها الخاص بالنمو الإقتصادي والإنماء المتوازن والقطاعات الإنتاجية. يهدف هذا الإطار إلى (١٢):

- ١ - رفع وتيرة النمو الإقتصادي
- ٢ - مراعاة أولوية الشأن الإجتماعي
- ٣ - مراعاة مقتضيات الإنماء المتوازن والتركيز على المناطق الأقل تطورا
- ٤ - تنمية القطاعات الإنتاجية، لا سيما منها الصناعة والزراعة
- ٥ - استكمال المشاريع التي يوشر بتنفيذها

كما كلفت مجلس الإنماء والإعمار بوضع الخطة الخمسية الإنمائية في إطار هذه التوجهات وضمن السقف المالي الذي حدده برنامج التصحيح المالي. فهل تستطيع هذه التوجهات ان تجد طريقها الى التنفيذ لكي تؤدي الى توفير الخدمات الاساسية للمناطق من جهة والى وضع سياسة تجهيزات تؤسس لنشاطات اقتصادية مستديمة تساهم في تنمية هذه المناطق ربما على قاعدة خصائص القوة والغنى لكل منطقة في إطار موقعها الجغرافي وخصائصها الاقتصادية والسكانية، إن مبدأ التنمية المناطقية الشاملة لا مفر منه للوصول الى تنمية متوازنة آخذين بعين الاعتبار حماية المصادر والثروات الطبيعية والبيئة. كذلك فإن أدوات سياسة التخطيط المناطقي يجب ان تركز الى السلطات المحلية ومستويات قرار وسطية إضافة الى مبدأ المشاركة.

يبقى السؤال الأهم في هذا الشأن هو نفسه الذي كان مطروحا باستمرار لناحية القدرة أو الإرادة على إبقاء الخطة خارج تأثير المنازعات وشدّ الحبال بين مراكز القوى، للتمكن من تنفيذ مقتضيات الإنماء المتوازن والتركيز فعلا على المناطق الأقل تطورا، وليس الإنماء المتوازي بين المناطق الذي يفرضه منطقتا التقاسم الطائفي، وقطع الطريق بالتالي على نمو الفروقات الإجتماعية المؤسسة للإفصال عن (أو الخروج على) النظام العام. علما ان هكذا

توجه يحتاج برأينا الى وضع المخطط الشامل لترتيب الاراضي ، كأداة استراتيجيه مساعده لتحديد الاولويات
الانمائية المناطقية ولحماية المصادر والثروات الطبيعية والإستدامة .

- 1 - Carolyn Gates *The historical role of political economy in the development of modern Lebanon*. Center of Lebanese studies 1989
- 2 - John Martinussen *Society, state and market. A guide to competing theories of development*. U.K. 1997
- 3 – M. Hudson *The precarious republic, political modernization in Lebanon*, Random House, 1968
- 4 - D. Mcdowall *Lebanon ; a conflict of minorities* , 1986
أ - لبنان عند المنعطف . منشورات معهد التدريب على الإنماء . بيروت ١٩٦٣ - 4
- 5 - Helena Cobban *The making of modern Lebanon*, Hutchinson, 1985
- 6 - World Bank Development Report 1986, FAO, worldwide estimates and projections of the agricultural and none agricultural population segments (1950-2025). Statistical Division, Economic and Social Policy Department, Rome, December, 1986
- 7 - G. Amin, *The modernization of poverty*. Leiden Brill, 1974
Y. Sayigh *The economics of the arab world – development since 1945* Croom Heln 1978
- B.J. Odeh *Lebanon : the dynamics of conflict . Modern political history* Zed London, 1985
- 8 – Urban-Rural Strategy. Working Paper 44 . International Bechtel Inc. Dar Al-Handasah Consultants (Shair and partners) January 1993
- 9 - Ad-Diyar 23/12/1999 and CDR progress reports 1998-1999
- 10 - خارطة أحوال المعيشة في لبنان وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٨
- ١١ - المحامي شوقي فاخوري ثلاث سنوات من التحديات في وزارة الزراعة (١٩٩٥-١٩٩٨)
- ١٢ - جريدة السفير ٩٩/٥/٢٥